بناء الجملة الفعلية القصيرة

المبحث الأول: مفهوم الجملة الفعلية و عناصر بنائها

أولا: مفهوم الجملة الفعلية.

الجملة الفعلية عند النحاة هي: «التي تبدأ بفعل سواءٌ أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواءٌ أكان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواء أكان تاماً أم ناقصاً وسواء أكان مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول.»[1]

ويأخذ بعض الباحثين على النحاة أن تقسيمهم غير واضح ولا دقيق، فقد خلطوا بعض التراكيب ببعض، وأدرجوا بعض التراكيب في الجملة الاسمية أو الفعلية دون أن تتقبلها كما في: (هيهات العقيق) إذ عدّوها جملة اسمية مع أنهم يسمون (هيهات) اسم فعل، ولا تقبل علامات الاسمية، ولا علامات الفعلية، ولا تشير إلى حدثٍ أو زمنٍ، ولا توجد علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها.[2]

وهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم وأدرجوها في الجملة الفعلية، وأخرى صنفوها فعليةً ولا فعل في صدرها، فقد عدوا النداء والشرط والقسم فعلية، على تقدير فعل محذوف، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾.[4]

وتقدير الفعل في بداية هذه الجمل يخرجها عن وجهها دون فائدة، وأما نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[5]، فقد صنفها النحاة جملاً فعلية ؛لأن المفعول فيها مقدم، والأصل: (كذبتم فريقاً وتقتلون فريقاً).

وأما قولهم بأن جملة النداء هي فعلية فهو خطأ بينٌ وظاهر، فالتقدير في ضوء ذلك يخرج الجملة عن وجهتها التي استخدمتها لها العرب.

وأما قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}، فقد ورد الخلاف حولها، ويظهر عدم اختصاص (إذا) بالفعل دون الاسم، وأما قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}فالأرجح أن (إذا) في الآية ظرفية غير شرطية، وأما قوله تعالى: {فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ} فقد جعلوا (فريقا) مفعولا به.

ورأي النحاة سديدّ في ذلك؛ لأن الجملة محمولة على تغيير الرتبة، فقد قدم المفعول على الفاعل لغرض بلاغي، وهم ينظرون في أصل التركيب الذي بنيت عليه الجمل.

ويؤخذ على النحاة اختلافهم في جملة: (أحاضرٌ الطالبان؟)، و(هل قائم الزيدان) فالموجود في أول الجملة ليس مبتدأً ولا خبراً ولا فعلاً، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، أو لفعل والفاعل؛ لذلك فهم يرون أن (الطالبان)، و(الزيدان) فاعلان سدا مسد الخبرين.

وقد استندوا في ذلك إلى أنّ أول الجملة اسم مشتق فهو من زمرة الأسماء؛ لذلك فالجملة اسمية إلا أن فيه معنى الفعل وهو القيام، وهذا المعنى هو حدث يحتاج إلى مُحْدِث وهو الفاعل؛ فجعلوا (الطالبان)، (الزيدان) فاعلين سدا مسد الخبرين.

---

(1) حاشية الدسوقي (51).
(2) تركيب الجملة الإنشائية (27).
(3) الإنشقاق (1).
(4) الليل (1).
(5) البقرة (87).

وقد عدها تمام حسان جملةً وصفيةً لها خصائصها التركيبية الخاصة بها والتي تميزها عن الجملتين الاسمية والفعلية.[1]

ونتيجة لهذا الاختلاف نادى أحد الباحثين إلى أنه لا ينبغي تحديد الجملة لوجود بعض التراكيب العربية التي لا تندرج تحت أيٍّ من تقسيمات النحويين؛ لأن التحديد يؤدي إلى التقدير والتأويل[2].

والذي يتوجه عند الباحث أن عدم انطباق تعريف النحاة السابقين للجملة على كل الأساليب لا يجعلنا نُضْرِب عن تحديد مفهومها، ولكن قد يعاد النظر فيما هو خارج عن ذلك التعريف، أويتم التوفيق بين ما ذكره النحاة، وما هو خارج عن ذلك التعريف، ويبحث له عن تخريجات مناسبة.

وأما انطلاقنا في تعريف الجملة من شكلها السطحي فهو خطأ بيّن فهناك فرق بين مفهوم الجملة وبين تحليلها، فجملة (سحقاً وبعداً) لا يظهر فيها مسند ومسند إليه، وهي جملة، وأفادت معنى تاماً، فالمناط هو المعنى والفائدة، ففي كثير من الصياغات ينتهك الشكل، فَيُنظر حينئذ للمعنى لأنه الأصل مع دلالة السياق والتنغيم؛لذلك لا يمكن أن نتصور تعريفاً بناءً على هذا.

والراجح في مفهوم الجملة الفعلية أنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلا.

عناصر بناء الجملة الفعلية القصيرة

ثانيا: عناصر بناء الجملة الفعلية

الجملة تتألف عند النحاة من عنصرين أساسين هما عمدتان، وهما المسند والمسند إليه، وبناءً على ذلك فقد قرروا أن الجملة الفعلية تبنى من عنصرين يتم بينهما إسناد أصلي وهما الفعل والفاعل أو نائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل. [3]

وهذا التعريف بنوه على أنها جملة بسيطة أو قصيرة، وقد لخص سيبويه عناصر الجملة الفعلية القصيرة في قوله: «هذا باب الفعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء.. فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: (ذهب زيد، وجلس عمرو) والمفعول الذي لم يتعده فعله، ولم يتعد إليه فعل فاعلٍ فقولك: (ضُرِبَ زيدٌ، يضرب عمرو).»[4]

العنصر الأول: الفعل (المسند)

قال سيبويه: «الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لما مضى، ولما يكون ولم يَقَع، وما هو كائِنٌ لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فـ(ذَهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ،

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (103).
(2) تركيب الجملة الإنشائية (30).
(3) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (13).
(4) الكتاب (33/1).

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهَبْ، واقتلْ، واضرِبْ، ومخبراً: يَقتُلُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ، كذلك ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ.» [1]

وقال الزجاجي: «هو ما دل على حدث في زمان ماضٍ أو مستقبلٍ نحو: (قام يقوم)، و(قعد يقعد)، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر، فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل، فإن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو الضربُ والحمدُ والقتلُ، وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان. »[2]

ومعنى قول سيبويه عن الأفعال «بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» إشارة إلى دلالتها على أقسام الزمان: (الماضي والحاضر والمستقبل). [3]

أنواع الفعل:

يقسم الفعل إلى أنواع بعدة حسبانات هي:

أ) من حيث الزمن:قسم النحاة الأوائل الفعل إلى ثلاثة أنواع من حيث الزمن وهي:الماضي والمضارع والأمر.

1) الماضي: ما دل على معنىً في نفسه مقترن بالزمن الماضي كـ(جاء واجتهدَ وتَعَلَّم) وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة مثل: كتبَتْ، أو تاء الضمير مثل: كتَبْتَ، وكتَبْتِ.

2) المضارع: ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال، مثل: يجيء ويجتهد ويتعلّم، وعلامته أن يقبل السين أو سوف، أو(لم ولن) مثل: يقول، سوف يجيء، لم أكسل، و لن أتأخر.

3) الأمر: ما دل على طلب الفعل بصيغة مخصوصة. [4]

والصحيح أن الزمن النحوي وظيفة السياق، فلا يرتبط بصيغة معينة، وفي كل تعبير بحسبه[5]، وما ذكره النحاة الأوائل من أن الفعل ينحصر في الماضي والمضارع والأمر غير صحيح.

فالماضي لا إشكال فيه اصطلاحاً، وأما المضارع فالتسمية مأخوذة من الصيغة، والصيغة ليس لها علاقة بالزمن، وإنما سموه كذلك لأنه يضارع الاسم، فالصحيح أن يقال (الحال)، وأما (الأمر) فهو معنى، ولا يرتبط بزمن، فقد يؤمر بغير الفعل، والأظهر أن يطلق عليه (الاستقبال)؛ لأن الأمر طلب القيام بفعل غير حاصل، فالقيام به سيكون في المستقبل.

ب) من حيث التعدي واللزوم:

1) الفعل اللازم: وهو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعلَه، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في الفاعل نفسه مثل: (ذهب سعيد) و(سافر خالد).

---

(1) السابق (12/1).
(2) الإيضاح في علل النحو (53).
(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،(141).
(4) شرح المفصل (58/7).
(5) اللغة العربية معناها ومبناها (243).

وهو يحتاج إلى الفاعل ولا يحتاج إلى المفعول به ويسمى أيضاً "الفعل القاصر" لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل، ويسمى الفعل غير الواقع: لأنه لا يقع على المفعول به، والفعل غير المجاوز؛ لأنه لا يجاوز فاعله.

2) الفعل المتعدي: وهو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: (فتح طارق الأندلس)، وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه.

- والفعل المتعدي إما متعد بنفسه: وهو ما يصل إلى المفعول به مباشرةً، بغير واسطة حرف الجر، مثل (بريت القلم) ومفعوله يسمى صريحاً.
- أو متعدٍ بغيره: وهو ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر مثل: (ذهب بك)، بمعنى: أذهبتك، ومفعوله يسمى غير صريح.[1]

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدٍ إلى مفعول واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل.

- فالمتعدي إلى مفعول واحد كثير، نحو: (كتب وأخذ)، (وغفر)، (وحَفِظ).
- والمتعدي إلى مفعولين على قسمين: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً كما ذكر النحاة نحو: (أعطى وسأل ومنح)، (ومنع وكسا وألبس وعلّم)، وقسم ينصب مفعولين أصلها عند النحاة مبتدأ وخبر، وهو على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.
- والذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هو: (أرى، وأعلم، وأنبأ، ونّبأ، وأخبر، وخبّر، وحدّث).

ج) من حيث تسمية الفاعل:وينقسم الفعل بحسب تسمية فاعله إلى معلوم ومجهول:

1) فالمبني للمعلوم:ما ذُكِر فاعله في الكلام نحو: (مصّر المنصورُ بغداد).

2) والمبنى للمجهول: ما لم يُذْكر فاعله في الكلام، بل يكون محذوفاً لغرض من الأغراض، ولا يبنى للمجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه مثل: (حُفِظ القرآنُ) أو بغيره مثل: (يُزْفَق بالضعيف)، وقد يُبنى من اللازم إن كان نائب الفاعل مصدراً نحو: (سُهِر سهرٌ طَويلٌ) أو ظرفاً مثل: (صيم رمضان).

والجملة الفعلية تتحدد أركانها بحسب نوع الفعل من حيث اللزوم والتعدي:

- فإذا كان الفعل متعدياً لواحد أو لاثنين أو لثلاثة، فإن الجملة لا تتم إلا بالفعل وفاعله ومفعولاته، وبذلك قد تكون الأركان في الجملة ثلاثة (فعل+فاعل+مفعول) أو أربعة بزيادة مفعول، أو خمسة أركان بزيادة مفعولين، وهذا نوع من امتداد الجملة الفعلية.
- وإذا كان الفعل لازماً فإن أركان الجملة لا تزيد عن ركنين هما الفعل والفاعل، وفي هذه الحالة تتقاصر أركان الجملة، ولذلك سمي الفعل اللازم قاصراً.
- وفي حالة بناء الفعل للمجهول فإنه يحدث تقاصر في بناء الجملة فبدلاً من أن تكون أركانها ثلاثة – إذا كان الفعل متعدياً لمفعول واحد – تصير إلى ركنين الفعل ونائب الفاعل، والتي أركانها أربعة تصير إلى ركنين، أو أركانها خمسة تصير

(1) جامع الدروس العربية (43/1).

إلى أربعة، وبذلك يتضح أثر نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم في بناء الجملة الفعلية، ومن هذا المنطلق قسمت الأفعال بحسب القدرة إلى مجموعات:

1. أفعال لها قدرة على طلب عنصر واحد، وهي الأفعال اللازمة.
2. أفعال لها قدرة على طلب عنصرين اثنين، وهي المتعدية لمفعول واحد.
3. أفعال لها القدرة على طلب ثلاثة عناصر وهي أفعال الإعطاء.
4. أفعال لها القدرة على طلب أربعة عناصر، وهي أفعال الإخبار وما في معناها، مثل: أنبأت عمرا زيدا واقفا.[1]

(1) نظام الجملة في شعر المعلقات، د.محمود أحمد أبو نحلة،دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية،1991م، (65).

العنصر الثاني: الفاعل ونائب الفاعل (المسند إليه).

أولاً: الفاعل:

الفاعل اسم أو ما يقوم مقامه من اسم فاعل، أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم[1]، والصور التي يأتي عليها الفاعل هي:

1- الاسم الصريح مثل: فاز الحق.

2- الضمير: وهو إما متصل، كالتاء من (قمتَ)، والواو من (قالوا)، والألف من (قاما) والياء من (تقومين)، وإما منفصل: كـ(أنا ونحن)، وإما مستتر كما في: (أقوم، وتقوم، ونقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم)، والمستتر قسمان:

1- جوازاً: ويكون في الماضي والمضارع المسندين إلى الغائب و الغائبة.

2- وجوباً: ويكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسند إلى المتكلم مفرداً أو جمعاً، وقد جمعها ابن مالك في قوله:

ومِـــن ضـــميرِ الرفـــعِ مـــا يَسْـــتَتِرُ

كأفعـــلْ أوافـــقْ نغتـــبطْ إذ تشـــكرُ [2]

وفي اسم الفعل، وفي فعل التعجب الذي على وزن (ما أفعل) مثل: (ما أحَسن العِلْمَ)، وفي أفعال الاستثناء: كـ(خلا، وعدا، وحاشا).[3]

3- الفاعل مصدرمؤول: وهو أن يأتي الفعل، ويكون فاعله مصدراً مفهوماً من الفعل بعده نحو: (يحسن أن تجتهد)، ويتأول المصدر بعد خمسة أحرف هي:

الأول: (أنْ)، نحو: (يعجبني أنْ تجتهد)، و الثاني: (أنّ)، نحو: (يعجبني أنّك تجتهد) أو (أنّك مجتهد)، والثالث: (ما) مثل: (أعجبني ما قلت) أو (أعجبني ما تجتهد)، والرابع: (كي) مثل: (جئت كي أتعلّم)، والخامس: (لو) مثل: (وددت لو تجتهد)، والتقدير وددت اجتهادك و(لو) لا يتأول الفعل بعدها إلا بالمفعول.[4]

---

(1) أوضح المسالك (83/2)، الكواكب الدرية (154/1).

(2) ألفية ابن مالك (باب المعرفة والنكرة)، بيت رقم (60)، دار الجنان، د.ت، (15).

(3) أوضح المسالك (83/2).

(4) جامع الدروس العربية (249/2).

ثانياً: نائب الفاعل:

هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه، نحو: (يُكرَمُ المجتهد، والمحمود خُلُقُهُ ممدوحٌ) [1]، وينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [2]، وإذا وجد في الكلام فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده؛ لأنه أولى من غيره بالنيابة؛ ولأن الفعل أشدّ طلباً له من سواه.

وفي نيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به خلاف، فسيبويه لا يجيز ذلك، بل يتعين عنده إنابة المفعول، وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ أو ضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غير الظرف مع وجود المفعول، ووافقهم الأخفش بشرط أن يتقدم النائب[3]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [4] وقول الشاعر:

لـــــم يُعْـــــنَ بالعليـــــاء إلا ســـــيداً

ولا شـــــفى ذا الغـــــيّ إلا ذو هـــــدى [5]

والراجح أن هذا البناء أصيل، فليس فيه شذوذ ولا ضرورة، وإنما يعدل إليه لغرض بحسب مقتضيات المقام، والآية والبيت شاهدان على ذلك.

الثاني: الجار و المجرور: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [6]، وقولك (سير بزيد)، على شرط ألاّ يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال في (وُقف لك) أن (لك) نائبٌ عن الفاعل، وإنما هو الضمير المستتر في (وُقِف)، وإذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث فعله بل يجب أن يبقى مذكراً نحو: (ذُهب بفاطمة)، ولا يقال (ذُهبتْ بفاطمةَ)[7].

الثالث: المصدر المختص: كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [8]، ويشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان:

أ) أن يكون متصرفاً، وتصرفه هو خروجه عن النصب على المصدرية، إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وهذا يعني أن المتصرف يقع مسنداً إليه (كإكرام، واحتفال، وإعطاء، وفَتح) ونحوها، وغير المتصرف ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية نحو (معاذَ الله،

---

(1) جامع الدروس العربية (250/2).
(2) النساء (28).
(3) أوضح المسالك (149/2)، والأشموني (184/1).
(4) الجاثية (14).
(5) البيت منسوب إلى رؤبة، وهو من شواهد ابن هشام في التوضيح برقم (229)، وابن عقيل (156)، والأشموني (298).
(6) الأعراف (149).
(7) جامع الدروس العربية (253/2).
(8) الحاقة (31).

وسبحان الله)، وغير ذلك، فإن هذه المصادر غير متصرفة، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل، وهذا لا خلاف فيه.

ب) أن يكون مختصاً، وهذا الشرط فيه خلاف، ولتوضيح هذا الشرط فالمصدر إما أن يكون مختصاً، أو مبهماً غير مختص، فالمختص نوعان:

1- ما كان دالاً على العدد كـ(ركعتين، وركعات).

2- ما كان موصوفاً نحو: (قصفٌ شديدٌ)، أو مضافا نحو: (سُكوتُ المتدبرين)، فالمصدر المختص الذي تصح نيابته عن الفاعل هو المفعول المطلق المبين للنوع أو المبين للعدد، وأما المؤكد لعامله وهو المبهم، فلا يصح وقوعه نائب فاعل.[1]

وقد ينوب عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص، كأن تقول: (هل كُتِبَتْ كتابةٌ حسنةٌ؟)، فتقول: (كُتِبَتْ) فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الكتابة، وقد يعود الضمير على مصدر الفعل، وإن لم يذكر لكونه مفهوماً معهوداً للسامع كقوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾[2]، أي حيل الحؤول المعهود ذهناً، فنائب الفاعل المصدر المفهوم عن الكلام، ومنه قول الفرزدق:

يُغضي حياءً و يُغْضى من مهابته

فما يُكَلَّمُ إلا حين يبتسم[3]

أي يغضي الإغضاء الذي تعهد، وهو إغضاء الإجلال، مهابةً له، فنائب الفاعل ضمير الإغضاء المفهوم من (يغضى)، ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على نيابة الفاعل، لأن حرف الجر هنا للتعليل، فالمجرور في موضع نصب على أنه مفعول لأجله.[4]

الرابع: الظرف المتصرف المختص: نحو: (صيم رمضان)، و(جُلِس أمام الأمير).

والظرف المتصرف: هو الذي لا يلازم النصب على الظرفية في كل أحواله، بل يتركها إلى حالات إعرابية الأخرى، لا يكون فيها ظرفاً، كأن يقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجروراً بالحرف.

والمراد بالظرف المختص ما كان موصوفا نحو: (جُلِس مجلسٌ مفيدٌ) أو مضافا نحو: (سهرت ليلةُ القدر)، أو معرفا بالعلمية، نحو: (صيم رمضان).

---

(1) أوضح المسالك (135/2).

(2) سبأ(54).

(3) البيت للفرزدق من قصيدته المشهورة في مدح الإمام زين العابدين رضي الله عنه، انظر ديوانه، شرح: علي مهدي زيتونه، دار الجيل ـ بيروت، ط1، 1997م، (293/2).

(4) جامع الدروس (255/2).

فلا ينوب عن الفاعل الظروف المبهمة غير المختصة مثل: (زمان ووقت ومكان) ونحوها، فإن اختصت بقيد يقيدها جازت نيابتها، مثل: وُقِف وقتٌ قصير، وانتظر زمنٌ طويل، وجُلِس مكان رحب.

ونائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل من حيث الرفع والتأنيث والتذكير مع الفعل، وقد يأتي اسماً صريحاً، نحو: (يُحبَّ المجتهد)، أو ضميراً متصلاً (كالتاء) من (أُكْرمتَ)، وإما منفصلاً نحو: (ما يُكرم إلا أنا)، أو مستتراً، نحو: (أُكْرَمُ)، و(تُكْرَمُ)، و(زيد يكرم)، و(فاطمةٌ تكرم)، وقد يأتي مصدراً مؤولاً، نحو: (يحمد أن تجتهد).[1]

(1) النحو الوافي،م(79)،(259/2)، جامع الدروس (254/2،257).

العنصر الثالث: الترابط بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية.

العلاقات بين الكلمات في الجمل تأخذ معناها من سياق الكلام؛ إذ تقوم على أساس ظواهر تحكم العلائق بين الكلمات بعضها ببعض، وتجعل اللغة وسيلة فهم بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة، وهذه الروابط ثلاثة أنواع: التماسك السياقي، والتوافق السياقي، والتأثير السياقي.

1) التماسك السياقي: يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة أو الموصوف، وهكذا، فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق، ويسمى ذلك بـ(التلازم).
2) التوافق السياقي: وهذا يقتضي التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم، والحضور، والغيبة)، والعدد من حيث (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والنوع من حيث: (التذكير والتأنيث) كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذي تَرِد عليه اللغة.
3) التأثير السياقي:ويكون بأداء الكلمات لوظائفها وبتماسك سياقها بتطابق أجزائها، أي بحصول التماسك السياقي والتوافق السياقي.[1]

والتوافق من القرائن اللفظية في النظام النحوي، ومسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون المطابقة في:العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيُّن (التعريف، والتنكير).

والذي يخص الجملة الفعلية هو: العلامة الإعرابية والشخص والعدد والنوع[2]، وبذلك يكون التطابق في الجملة الفعلية متمثلاً في:

1) الإسناد الفعلي: وهو القرينة الكبرى التي تربط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، ويعاون الإسناد عدة أمور للربط بين الفعل والفاعل هي:
   أ- الصيغة الصرفية: وهي صورة الفاعل فقد يكون اسماً، أو مركباً اسمياً، أو مصدراً مؤولاً أو ضميراً، وفي الفعل: دلالته على الحدث والزمن لا الزمن فقط.
   ب- الحالة الإعرابية الخاصة بالفاعل: وهي (الرفع) فلا يوجد في الجملة الفعلية اسم مرفوع إلا الفاعل فقط، وإذا وجد اسمٌ مرفوع آخر فإنما يكون بالتبعية.[3]
2) المطابقة، وتكون بالآتي:
   أ- توافق الفاعل أو نائبه مع الفعل في التذكير والتأنيث:

---

(1) أصول النحو، د. محمد عيد (266، 267).
(2) اللغة العربية معناها ومبناها (212).
(3) في بناء الجملة (169-173).

قد أوضح نحاتنا الأوائل هذا الباب بسطاً واضحاً يليق ويتناسب مع طبيعة لغتنا العربية، ومن أهم هذه الأحكام: تأنيث الفاعل مع الفعل، أو نائب الفاعل مع الفعل، إذ أوجبوا مطابقة الفعل للفاعل في السمات التي تدل على التأنيث في المواضع الآتية و هي:

- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، مثل: (هند قامتْ أو تقوم)، و(الشمس طلعت، أو تطلع)، بخلاف المنفصل، نحو: (ما قام - أو يقوم – إلا هي)، ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً[1]، كقوله:

فـــــلا مزنـــــــةٌ ودقـــــت ودقهـــــا

ولا أرض أبقـــــــــــــلَ أبقالُهـــــــــــــا[2]

وقد استدلوا بهذا البيت على حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير الغائب، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة وهي مؤنثة، ويرى بعضهم أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان، فهو من الحمل على المعنى، وله نظائر كثيرة في الشعر العربي والنثر»[3]، وخلاصة هذه المسألة أنه يجب أن يأتي مع الفعل علامة تأنيث إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، أو ضميراً متصلاً، يعود على مؤنث سبقه، سواءٌ أكان المؤنث حقيقياً أم مجازياً.

- يجب تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، الذي اتصل بالفعل مباشرة فلم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾.[5]

جواز التأنيث وتركه: يصح تأنيث الفعل، وترك تأنيثه مع الفاعل المؤنث إذا جاء في جملته على الصفات الآتية:

- أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ولم يتصل بالفعل، بل فُصِل بينهما، وإذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فنقول: (أتى القاضيَ بنت الواقف)، والأجود (أتت)، وتقول: (قام اليوم هند)، والأجود (قامت).

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فنقول: (ما قام إلا هند)، و(ما طلع إلا الشمس)، ولا يجوز (ما قامت إلا هند)، ولا (ما طلعت إلا الشمس). [6]

- أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾.[7]

---

(1) أوضح المسالك (108/2).
(2) نسبه سيبويه في كتابه إلى عامر بن جوين الطائي، الكتاب (46/2).
(3) عدة السالك (109/2).
(4) أوضح المسالك (112/2).
(5) آل عمران (35).
(6) شرح ابن عقيل (229/1).
(7) الأنعام (157).

- أن يكون الفاعل جمع تكسير باتفاق النحاة وجاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾.[2]

والأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة، الأول: اسم الجمع نحو: (قوم، ورهط، وجيش)، والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: (روم، وزنج، وعرب، ونخل، وشجر)، والثالث: جمع تكسير المذكر نحو: (رجال، علماء، طلاب)، والخامس: جمع المذكر السالم نحو: (مؤمنون، معلمون)، والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: (مؤمنات، صالحات، هندات).

(1) الحجرات (14).
(2) يوسف (30).

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الجموع الستة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين جواز الوجهين: الإثبات والحذف في أربعة أنواع، وهي: (اسم الجمع، الجنس الجمعي، وجمع تكسير لمذكر، وجمع تكسير لمؤنث)، أما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وجمع المؤنث السالم لا يجوز في فعله إلا التأنيث أيضاً.

الثاني: مذهب جمهور الكوفيين، جواز إثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، نحو: (جاء القوم، وجاءت القوم، وقال النسوة، وقالت النسوة، وجاء الرجال، وجاءت الرجال).[1]

الثالث: مذهب أبي علي الفارسي، الذي يرى جواز الوجهين في جميع هذه الأنواع إلا جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير.[2]

والضمائم التي تدل على التأنيث في الفعل هي: (التاء) في الفعل المضارع، نحو: (تقوم)، وتكون في أوله، و(تاء) التأنيث الساكنة في آخر الفعل الماضي نحو: (قامت).

ب) تطابق العدد بين الفعل والفاعل:

- عندما يأتي الفاعل اسماً ظاهراً فإن عادة العرب ألاّ تجمع الفعل أو تثنيه إذا كان الفاعل كذلك، قال سيبويه: «وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبوك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروه.»[3]

وإذا جاءت التاء مع الفاعل في حالة الجمع أو التثنية مثل: (ذهبت جاريتاك)، أو (جاءت نساؤك)، فإنما تلك التاء إشارة إلى التأنيث، وليس ضميراً كالألف والواو.»[4]

فالغالب عند مجيء الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً أن العرب لا يلحقون ضمائر التثنية والجمع بالفعل، وقد جاء ذلك في لغة قوم، ولكنها نادرة، ولم يقس عليها العلماء، وجاء منه في القرآن الكريم: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[5]، فقد قال بعض النحاة: أن العرب قد تفعل ذلك فيظهرون عدد الفاعل في فعله إذا بدأوا بالفعل وتسمى لغة (أكلوني البراغيث).[6]

_ عندما يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على ما قبله مثنى أو جمعاً، فإنه في حالة التثنية يجب أن يلحق الفعل ضميرٌ يدل على الاثنين إذا كان مذكراً، وإذا كان مؤنثاً فيكون مع التاء، ومثل ذلك: (الرجلان قاما)، (المرأتان قامتا)، ولا يصح أن تقول: (الرجلان قام)، و(المرأتان قام).

وإذا كان الاسم دالاً على الجمع فيختلف بحسب أنواع الجموع:

---

(1) معاني القرآن للأخفش،(261/1).
(2) شرح ابن عقيل (231/2).
(3) سيبويه (37/2).
(4) مجاز القرآن (34/2).
(5) الأنبياء (3).
(6) مجاز القرآن (34/2).

فإذا كان الاسم السابق للفعل اسم جمع مثل:(رهط، جيش، قوم) فيغتفر فيه مجيء الفعل بعده بدون ضمير دالاً على الجمع وذلك باعتبار اللفظ وهو الإفراد وليس باعتبار المعنى، فيجوز أن تقول: (الجيشُ جاءَ)، (الرهط جاء).

وإذا كان الاسم السابق اسم جنس جمعيا مثل: (الروم، الزنج، العرب) فإنه لا يصح أن يأتي الفعل بدون ضمير دالٍ على الجمع فلا يصح أن نقول: (الزنج جاء)، (العرب جاء) وإنما نقول: (الزنج جاؤوا)، (العرب جاؤوا)، ويمكن أن تحل تاء التأنيث بدلاً من الواو فيقال: (العرب اجتمعت) وهكذا.

وإذا كان الاسم السابق جمع تكسير لمذكر مثل: (العلماء والرجال) فإنه لا بدمن ضمير يدل على الجمع، وقد تنوب عنه تاء التأنيث، فنقول: (العلماء جاءت أو جاءوا)، و(الرجال جاءت أو جاءوا).

وإذا كان الاسم السابق جمع تكسير لمؤنث مثل: (الهنود، الضوارب، النوائب) فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على جمع تكسير المذكر، فيقال: (الهنود جاءت وجئن)، (والضوارب قامت وقمن)، ومثله جمع المؤنث السالم، وأما جمع المذكر السالم، فلا بد من وجود ضمير الجمع، فنقول: (المؤمنون جاءوا أو يصلون).

المبحث الثاني

أنماط الجملة الفعلية القصيرة في السيرة النبوية

النمط الأول: الفاعل اسم ظاهر:

وهذا النمط له فروع بحسب تنوع الفعل من حيث العدد والنوع.

النوع الأول: الفاعل اسم ظاهر: ويكون مفردا، وينقسم إلى: مفرد مذكر ومفرد مؤنث، وجاء في السيرة النبوية مما فاعله مفرد مذكر في الشعر قول عمرو بن الحارث:

أقـــول إذا نـــام الخلـــيُّ ولـــم أنـــم

أذا العـــــرش: لا يُبْعَـــــد ســـــهيلٌ وعـــــامر[1]

وقول عبدالله بن الزبعرى:

والحـــارث الفيـــاض يبـــرق وجْهُـــهُ

كالبـــــدرِ جُلِّـــــىَ ليلـــــةَ الإظـــــلام[2]

ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «وهَلَكَ خُليل»[3]، وقوله: «فحَقَبَ الأمر»[4]، وجاء الفاعل مع هذه الأفعال مذكراً ولم تلحقه علامة تأنيث، وأما الفاعل الذي هو مفرد مؤنث فهو على أقسام بحسب نوع التأنيث.

فالمؤنث نوعان مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي: فالحقيقي هو ما يلد ويتناسل[5]، والمجازي غير ذلك.

ومما جاء فيه الفاعل مؤنثاً حقيقياً ولم يفصِل بينه وبين فعله شيء وقد أنّث قول هبيرة بن أبي وهب:

باتـــت تعـــاتِبُني هنـــدٌ وتَعـــذُلني

والحـــرب قـــد شُـــغِلَت عنـــي مواليهـــا[6]

---

(1) السيرة (151/1).
(2) السيرة (18/3).
(3) السيرة (153/1).
(4) السيرة (304/1).
(5) تخليص الشواهد (474).
(6) السيرة (145/3).

ومما جاء فيه الفاعل مؤنثاً حقيقياً إلا أنه فصل بينه وبين فعله قول حسان:
تبلـــت فـــؤادَك فـــي المنـــامِ خريـــدةٌ

تســـقي الضـــجيعَ ببـــاردٍ بَسَّـــام[1]

وأما ما جاء فاعله مؤنثاً مجازياً لأنه دال على اسم قبيلة قول هبيرة بن أبي وهب:
قالـــت كنانـــة أنّـــى تـــذهبون بنـــا؟

قلنـــا النخيـــل، فأموهـــا ومـــن فيهـــا[2]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «حتى إذا مالت الشمس قام فرمى»[3]، وقوله:«ودخلت على رسول الله جماعةُ منهم.»[4]
وقد جاءت التاء مع الفعل وفاعله مجازي التأنيث، وهو مما يجوز فيه إثباتها وحذفها، ومما جاء فيه الفعل بلا (تاء) وفاعله مؤنث مجازي قول أمية بن أبي الصلت:
يَمَّـــم قيصـــرَ لمّـــا حـــانَ رحلتُـــه

فلـــم يجـــد عنـــده بعـــض الـــذي ســـالا [5]

ومن المثنى الذي أُنِّث الفعل معه لأنه دل على مؤنث مجازي قول حسان:
ابـــكِ بكـــتْ عينـــاك ثـــم تبـــادرت

بِـــدَمٍ تُعَـــلُّ غُرُوبُهـــا سَـــجَّام [6]

وقد أنث الفعل مع الفاعل في هذا البيت؛ لأن الفاعل مجازي التأنيث، ويجوز فيه عدم التأنيث، ومن ذلك قول ابن إسحاق:«ومن تخلف قدحاه فلا شيء له»[7]، والقدح يذكر وقد يؤنث على معنى النبل [8]، وجاء الفعل بدون تأنيث.

---

(1) السيرة (19/3).
(2) السيرة (146/3).
(3) السيرة (156/1).
(4) السيرة (175/2).
(5) السيرة (99/1).
(6) السيرة (19/3)، (6/4).
(7) السيرة (183/1).
(8) المذكر والمؤنث للسجستاني، تح: حاتم الضامن، دار الفكر ـ بيروت،ط1، 1997م، (138).

وأما ما جاء الفاعل فيه جمعاً فهو بحسب نوع الجمع، فما جاء فاعله اسم جنس جمعيا يجوز في فعله التذكير والتأنيث قول ابن إسحاق: «فارتعج العسكر»[1]، وقوله: «حبستها شجرة بزمامها.»[2]

ومما فاعله اسم جمع ويأتي معه الفعل مذكراً أو مؤنثاً قول ابن إسحاق: « وتنابذ القوم»[3]، فقد جاء الفعل مذكرا، ومما جاء مؤنثا قول ابن هشام عن كلمة (أبابيل): «لم تتكلم لها العرب بواحد.»[4]

وإذا جاء الفاعل جمع تكسير فإنه يؤنث معه الفعل أو يذكر، فمما ذكر معه الفعل قول كعب بن مالك:

نـــــام العيـــــونُ ودمـــــع عينـــــك يَهمِـــــلُ

سَـــــحّاً كمـــــا وَكَـــــفَ الطّبَـــــابُ المُخْضَـــــلُ [5]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «هاجر النساء إلى رسول الله»[6]، ومما أنث معه الفعل قول ابن إسحاق: «قفوا حتى تمضي ضعفاؤكم»[7]، وقول محمد بن مسلمة: «وقطعت عنا السبل حتى ضاع العيال.»[8]

ومما فاعله جمع مذكر سالم يجب معه تذكير الفعل قول ورقة بن نوفل:

فـــــإن يبقـــــوا وأبـــــقَ تكـــــن أمـــــورٌ

يضـــــج الكـــــافرونَ لهـــــا ضـــــجيجاً[9]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «ثم تتابع المهاجرون»[10]، «فتجشم المسلمون القيام.»[11]

الفصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا):

إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، نحو:(ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس)، فلا يجوز: (ما قامت، وما طلعت)[12].

---

(1) السيرة (326/3).
(2) السيرة (141/2).
(3) السيرة (304/1).
(4) السيرة (62/2).
(5) السيرة (33/4)
(6) السيرة (356/3).
(7) السيرة (106/4).
(8) السيرة (61/3)، وانظر(87/1)، (7/4،163).
(9) السيرة (229/1)
(10) السيرة (90/2).
(11) السيرة (202/2)، وانظر(113/2،141).
(12) شرح ابن عقيل (229/1).

والراجح أنه يجوز إثبات التاء مع الفصل بـ(إلا) وجاء منه في السيرة قول ذي الرمة:

طوى النَّحزُ والأجرازُ ما في بطونها

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشِعُ [1]

وفي مجيء هذه التاء في مثل هذا الموضع تحديد للمعنى واحتياط له؛ لأن هناك فرقاً في المعنى بين الجملتين: (ما قام إلا هند، وما قامت إلا هند)، فالأولى ليس فيها تحديد لنوع الذين لم يقوموا، فقد يكونون رجالا ونساء، وأما الثانية فتدل على أن قيام هند كان من بين الجالسات من النساء، فدل ذلك على أن الفصل بالتاء فيه احتياط للمعنى، وإن لم يكن لها في التركيب ضرورة. [2]

النمط الثاني: الفاعل ضمير:

وينقسم الضمير بحسب ظهوره في اللفظ إلى نوعين: بارز ومستتر.

النوع الأول: الفاعل ضمير بارز:

يأتي الفاعل ضميراً متصلاً لمذكر، وفي هذه الحالة لا يؤنث الفعل معه، فمن ضمير المفرد: «لقد قلتَ فأحسنتَ»[3]، ومن ضمير المثنى قول أبي طالب:

أخصّ خصوصاً عبدَ شمسٍ ونوفلا

هما نبذانا مثل ما يُنْبَذُ الجَمْرُ [4]

وقوله ﷺ: «ثم غسلا قلبي وبطني.»[5]، ومن ضمير جمع المذكر قول حمزة:

وما ذاك إلا أن قوماً أفادهم

فحانوا تواص بالعقوق وبالكفر [6]

وفي النثر قول ابن إسحاق: «فخرجوا يتماشون»[7]، ومن الضمير الذي يدل على المفرد المؤنث قولهﷺ: «قد صليت صلاة الغداة معكم الآن كما ترين»[1]، ومن مثنى المؤنث المجازي قوله ﷺ: «تنام عيناي وقلبي يقضان»[2]، ومن ضمير جمع المؤنث قول حسان:

---

(1) السيرة (340/1).
(2) الجملة والمعنى (151).
(3) السيرة (176/1).
(4) السيرة (305/1).
(5) السيرة (203/1)
(6) السيرة (11/3)
(7) السيرة (63/3).

(1) السيرة (15/2).
(2) السيرة (13/2).

فمـــا زالَ فـــي الإســـلامِ مـــن آلِ هاشـــمٍ

دعـــــائمُ عـــــزٍ لا يَـــــزُلْنَ و مَفْخـــــر [1]

وفي النثر قولهﷺ: «هؤلاء اللاتي أدخلْنَ على الرجال مَن ليس من أولادهم.»[2]

النوع الثاني: الفاعل ضمير مستتر:

ومما جاء الفاعل فيه ضميراً مستتراً للمفرد المذكر قول الحارث بن هشام:

وللـــــدمع مـــــن عينـــــي جَـــــوداً كأنّـــــه

فريـــدٌ هـــوَى مـــن ســـلكِ ناظمـــه يَجـــري[3]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فرجع ورجعوا معه»[4]، ومن ضمير المفرد المؤنث قول كعب بن الأشرف:

لعمـــري لقـــد كانـــت مَريـــدٌ بِمَعْـــزِلٍ

عـــن الشـــر فاحتالـــت وجـــوهَ الثعالـــب[5]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فإذا نفرت صوفة ومضت خُلِّي سبيلُ الناس»[6]، ومن ضمير جمع المذكر:

كـــــذبتم وبيـــــت الله نُبْـــــزَى محمداً

ولمّـــــا نُطـــــاعِنُ دونـــــه ونُنَاضِـــــلُ [7]

وفي النثر قول أحد الأنصار:«أترعى زروع بني قيلة ولما نضارب»[8]، وقد دخلت (لما) على المضارع فقلبت زمنه إلى الماضي القريب المتصل بالحاضر. [9]

---

(1) السيرة (32/4).
(2) السيرة (19/2).
(3) السيرة (12/3).
(4) السيرة (181/1).
(5) السيرة (60/3).
(6) السيرة (156/1).
(7) السيرة (28/3).
(8) السيرة (73/3).
(9) اللغة العربية معناها ومبناها (247)، معاني النحو (8/4).

ومن ضمير جمع المؤنث قول أبي سفيان: «إنما يؤتى الناسُ من قبل راياتهم إذا زالت زالوا» [1]، فجاء بالتاء في (زالت) بدلاً من النون وهو جائز.

النوع الثالث: الفاعل كاف التشبيه:

وهذا النوع لم يرد له إلا مثال واحد، وأفردته لتميزه، ولا يرتضي كثير من النحاة مجيء كاف التشبيه اسما، ويجعلون ذلك ضرورة، وجوز بعضهم ذلك في الاختيار كالأخفش والفارسي [2]، وهو الأرجح عند الباحث لأصالة هذا البناء. ومنه في السيرة قول أعشى بني قيس:

لا يَنتهـــــــونَ ولا يَنْهـــــــى ذوي شَـــــــطَطٍ

كـــــالطّعنِ يـــــذهب فيـــــه الزيـــــتُ والفُتُـــــلُ[3]

أنماط نائب الفاعل:

ذكرنا الأشياء التي تنوب عن الفاعل، وتصير نائب فاعل، وسنذكر هنا الأنماط التي يأتي عليها نائب الفاعل:

النمط الأول: نائب الفاعل اسم ظاهر:

ومما جاء مذكرا قول الزبير بن عبد المطلب:

فبوَّأنـــــــا المليـــــــكُ بـــــــذاك عـــــــزاً

وعنـــــــــد الله يُلْـــــــــتَمَسُ الثـــــــــوابُ [4]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فقُتِل السُّميدع»[5]، وقوله: «فَجُدِعَ أنفه.»[6]

ومما دل على مفرد مؤنث غير حقيقي قولهﷺ: «لقد سوّمَتْ لهم حجارة»[7]، ولو قال (سوم) لجاز لأنه فصل بين الفعل ونائب الفاعل، ولأن نائب الفاعل مؤنث غير حقيقي، ومنه قول ابن إسحاق: «فُضِحَتْ قطوراء».[8]

ومما جاء فيه نائب الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً ولم يؤنث فعله؛ لأن نائب الفاعل مؤنث تأنيثا مجازيا قول هند بنت أثاثة:

---

(1) السيرة (3 /75).
(2) مغني اللبيب (239).
(3) السيرة (341/1).
(4) السيرة (235/1).
(5) السيرة (149/1)، والسميدع: هو السميدع بن هوثر بن لؤي بن قطوراء، ويقال: إن الزباء من ذريته.
(6) السيرة (106/3).
(7) السيرة (115/3).
(8) السيرة (149/1).

لقـــد ضُـــمِّن الصـــفراءُ مجـــداً وســـؤدداً

وحلمـــاً أصـــيلاً وافـــر اللّـــبِ والعَقْـــلِ [1]

ومما جاء فيه نائب الفاعل مؤنثاً حقيقياً يجب تأنيث الفعل معه:
لقـــد أَنْكِحَـــتْ أســـماءُ رأسَ بُقيـــرة

مـــن الأَدْم أهـــداها امـــرؤٌ مـــن بنـــي غَـــنْم[2]

ومما جاز فيه عدم التأنيث؛ لأن نائب الفاعل مضاف إلى جمع تكسير لمؤنث مجازي قول ابن إسحاق: «فشُلَّ بعضُ أصابعه»[3] وقوله: «ثم سوند بين القبائل ولُزَّ بعضها ببعض.»[4]

النمط الثاني: نائب الفاعل ضمير:

ومن فروعه الضمير المتصل، فمما جاء نائب الفاعل فيه ضميراً متصلاً يدل على مفرد مذكر قول الحارث بن ظالم:
فلـــو طوْوِعـــت– عمـــرَكَ – كنـــت فـــيهم

ومـــــا أَلْفِيـــــتُ أنتجـــــعُ الســـــحابا[5]

ومن ضمير المفرد المؤنث قول نفيل بن حبيب الخثعميّ:
ألا حُيِّيـــــتِ عنـــــا يـــــا ردينـــــا

نعمنـــــاكم مـــــع الإصـــــباح عينـــــا[6]

ومن ضمير المثنى المذكر قول أبي طالب:
فـــــإن يُلْقَيـــــا أو يُمْكِـــــنُ اللهُ منهمـــــا

نَكِـــــلْ لهمـــــا صـــــاعاً بصـــــاع المُكَايِـــــلِ [1]

---

(1) السيرة (46/3)، والصفراء موطن بين مكة والمدينة، والبيت لهند بنت أثاثة في رثاء عبيدة بن الحارث.
(2) السيرة (119/1)، وغَنْم: هو غنم بن فراس بن كنانة، والبيت غير منسوب.
(3) السيرة (388/1).
(4) السيرة (169/1).
(5) السيرة (135/1).
(6) السيرة (87/1).

ومن ضمير جمع المذكر قول حسان:
ولقـــــد شـــــفى الـــــرحمن منـــــا ســـــيداً

وأهـــــــان قومـــــــاً قـــــــاتلوه وصُـــــــرّعوا[2]

ومن النثر قول النجاشي: «فلا والله لا أسلمهم إليكما ولا يُكادون »[3]، ومن ضمير جمع المؤنث قول ابن إسحاق: «لا يُصْرَفْنَ إلى باطلٍ، ولا يُحْرَفْنَ عن الحق.»[4]
ومما جاء فيه نائب الفاعل ضميراً مستتراً قول هند بنت عتبة:
يجرّونـــــــــه وعفيـــــــــر التـــــــــراب

علـــــــى وجهـــــــه عاريـــــــاً قـــــــد سُـــــــلِبْ[5]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إن عبد المطلب تُوفي ورسول الله ابن ثماني سنين»[6]، والضمير دل على مفرد مذكر، ومما دل على مفرد مؤنث قول زيد بن عمرو بن نفيل:
إذا هـــــــي سِـــــــيقتْ إلـــــــى بلـــــــدةٍ

أطاعـــــــت فصـــــــبَّتْ عليهـــــــا سِـــــــجالاً[7]

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَنُحِرَتْ، ثم تُرِكَتْ لا يُصدّ عنها إنسان ولا يمنع»[8]، وقوله: «فلما رِيعتْ طرحت ذا بطنها.»[9]

النمط الثالث: نائب الفاعل شبه جملة:

ويأتي نائب الفاعل شبه جملة (جارا و مجرورا أو ظرفا ومضافا إليه)، فمن الجار والمجرور قولهﷺ: «ماذا كنتم تقولون في هذا النجم الذي يرمى به »[10]، وقول أبي

---

(1) السيرة (313/1).
(2) السيرة (59/3).
(3) السيرة (374/1).
(4) السيرة (189/2).
(5) السيرة (43/3).
(6) السيرة (206/1).
(7) السيرة (267/1)، سجال: جمع سجل وهو الدلو.
(8) السيرة (192/1).
(9) السيرة (265/2).
(10) السيرة (244/1).

جهل: «هذا أمر قضي بليل تشوور فيه بغير هذا المكان»[1]، ومن الظرف قول ابن إسحاق: «ثم سُوند بين القبائل.»[2]

الفصل الثاني

استطالة الجملة الفعلية

المبحث الأول: استطالة الجملة الفعلية

الجملة الفعلية القصيرة هي التي تتكون من مسند ومسند إليه، وليس في أحدهما تركيب، والجملة الفعلية المستطيلة هي التي تستطيل بالتداخل أو بالامتداد.

أولا: الامتداد في الجملة الفعلية.

الفعل هو البؤرة في الجملة الفعلية، وتدور حوله العلاقات النحوية التي تحددها الكلمات التي تشغل الوظائف النحوية، فالعلاقات النحوية تمثل الأبواب النحوية مرتبطة بالفعل في الجملة، ويمثل لنا الشكل الآتي العلاقات في الجملة التي تمتد بها.

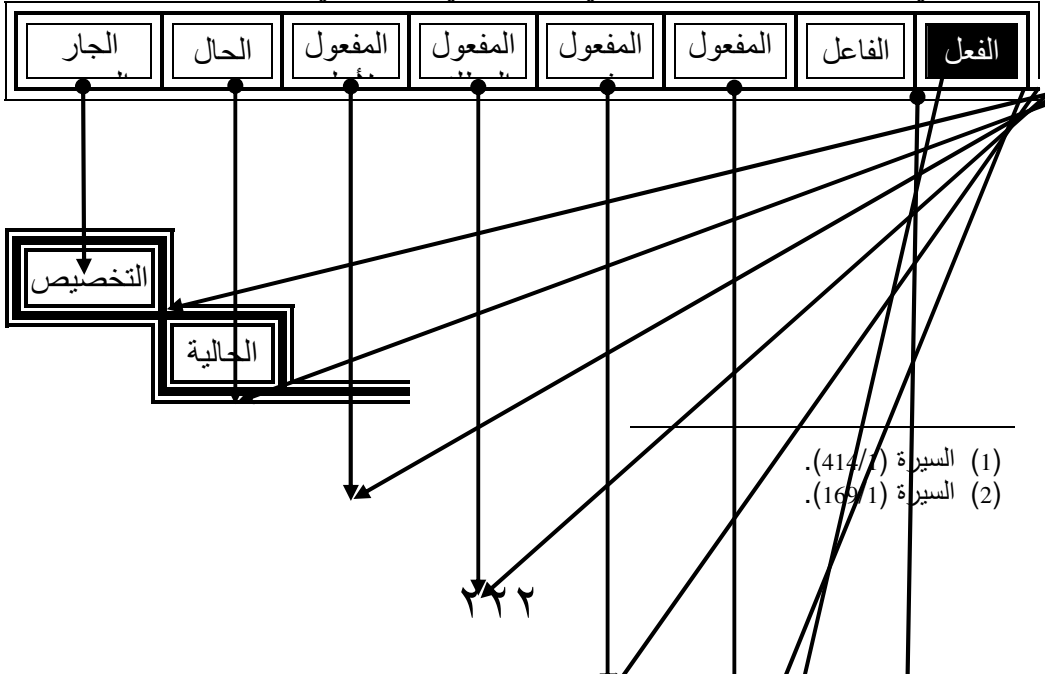

(1) السيرة (2/414).
(2) السيرة (1/169).